



صورة جماعية لمديري الفرع

«وربة» يحتفي بموظفي الفروع على ضوء تحقيقه نتائج إيجابية في 2016

تكريم المتميزين منهم وغيرها العديد من الفعاليات التي تساهم في رفع مستوى الخدمة للعملاء.

عن بنك وربة

تأسس بنك وربة بموجب مرسوم أميري وتم تسجيله رسمياً في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 5 أبريل 2010. يقدم البنك مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات والحلول المصرفية الرائدة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتوافق هذه الخدمات من خلال مجموعات للأفراد ومجموعة تمويل للشركات والمجموعة المصرفية للاستثمار ومجموعة الخزينة. لدى البنك 10 فروع في أماكن استراتيجية، ويبلغ عدد العاملين تحت مظلة أكثر من 400 موظف.



الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم

والحلول للعملاء البنك تحت شعار «نتميز بالحلول»، حيث تقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتوفير كل الاحتياجات اللازمة والتي تساهم في تطويرهم من دورات تدريبية والاحتفاليات بالإضافة إلى

أقام بنك وربة حفلاً خاصاً لموظفي إدارة الفروع وذلك على خلفية النتائج الإيجابية التي حققها البنك في العام 2016 والتي تمثلت في الارتفاع الإيجابي في جميع المستويات. حضر الحفل الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم ورئيس المجموعة المصرفية ساميون كليمنت ومدير إدارة الفروع مساعد المزيدي وعدد من مدراء الفروع وموظفيهم.

ويولي بنك وربة موظفيه أهمية كبيرة بشكل عام وموظفي إدارة الفروع بشكل خاص باعتبارهم الضلع الرئيسي في تطور البنك وواجهته أمام العملاء الأمر الذي يساهم في تقديم أفضل الخدمات



ساميون كليمنت رئيس المجموعة المصرفية ومساعد المدير إدارة الفروع



من اليمين: العنود العرفج وهدي العوضي ودلال المسلم وعبير السبتي ولولوه الروضان

«نفط الكويت»: تعيين مديرين و7 رؤساء فرق

وشرق الكويت) وأصبح محمد فضي الرشيد رئيساً لفرق عمل إدارة المشاريع II (جنوب وشرق الكويت). وتم إلغاء فريق عمل المشاريع العامة وتم استحداث فريق عمل خدمات المشاريع (جنوب وشرق الكويت) وأصبح منصور ناصر العجمي رئيساً للفرق. أما مجموعة مساندة العمليات ومن فريق عمل الصحة والسلامة والبيئة (جنوب وشرق الكويت) فأصبح نايف عبدالله الحربي رئيساً للفرق.

وشرق الكويت، وتحديداً في مجموعة من الخدمات المساندة (جنوب وشرق الكويت) تمت إعادة تسمية فريق عمل إدارة المشاريع (شرق الكويت) ليصبح فريق عمل إدارة المشاريع (جنوب وشرق الكويت)، وأصبح اسماعيل يعقوب ماتقي رئيساً للفرق (جنوب وشرق الكويت) I (جنوب وشرق الكويت). وتمت إعادة تسمية فريق عمل إدارة المشاريع (جنوب الكويت) ليصبح فريق عمل إدارة المشاريع II (جنوب

الإدارية والمالية تم تعيين صادق محمد أحمد رئيساً لفرق عمل المدفوعات المالية. وفي فريق عمل الحسابات الدائنة تم تعيين عبدالعزيز هادي المطيري رئيساً للفرق. أما في مديرية الحفر والتكنولوجيا وتحديداً في مجموعة المساندة الفنية فتم تعيين بندر غالب المطيري مديراً للمجموعة. وفي مجموعة الحفر العميق سيتم تعيين رئيس فريق عمل الحفر علي حسن الفيلسكاوي مديراً للمجموعة. وفي مديرية الشؤون

أحمد مغربي أصدرت شركة نفط الكويت تعميماً بإجراء تغييرات تنظيمية سيتم العمل بها اعتباراً من يوم الأحد المقبل. وجاء في التعييم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، تعيين مديرين جديدين 7 رؤساء فرق. وفي مديرية الخدمات المشتركة وتحديداً في مجموعة الصحة والسلامة والبيئة تم تعيين علي حسن الفيلسكاوي مديراً للمجموعة. وفي مديرية الشؤون

الكويت ستزيد إنتاجها عقب انتهاء اتفاق «أوبيك»

شل، واتفاقية أخرى مع شركة بي.بي. لتطوير مشاريع تققيب وإنتاج، فضلاً عن جهودها وخطتها الرامية لحفر أولى آبارها البحرية بحلول نهاية العام الحالي، منها آبار قريبة من جزيرة فيلكا، كما تخطط الشركة لإغلاق منشآت وحقول نفطية في شرق وجنوب البلاد للصيانة، بينما ستظل الحقول الشمالية مفتوحة لإنتاجها تنتج خاماً أعلى جودة حيث يمكن استخدامه لأغراض التصدير.

جعفر ان الشركة تنتج في الوقت الحاضر 2,7 مليون برميل يوميا وانها ستسقي على هذا المستوى وفقاً لاتفاق أوبيك، مضيفاً أن الشركة تملك حتى اللحظة، طاقة إنتاجية قدرها 3,15 ملايين برميل يوميا، ورغم ذلك فإنها ستسقي منتقلة لتطبيق اتفاق «أوبيك».

3,15 ملايين برميل يوميا، وأشار إلى أن شركة نفط الكويت لديها خطة خمسية للوصول إلى 3,65 ملايين برميل يوميا بحلول 2021، وبالتالي فإنها لن تتمكن من إيقاف الاستثمار في تلك الحطة، مؤكداً بقوله «سنستفيد من صفقة أوبيك لتخفيض الإنتاج لإجراء صيانة على مرافق حقول النفط».

محمود عيسى نقلت محطة بلومبيرغ الاخبارية تصريحاً للرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت جمال جعفر قال فيه ان الكويت مستمرة في خطتها الرامية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية، في ظل الاستعدادات الجارية بعد توقيعها على اتفاق أوبيك. وأضاف ان شركة نفط الكويت تنوي رفع طاقتها الإنتاجية من مستوياتها الحالية البالغة 3,15 مليون برميل يوميا، وقال من ناحية أخرى، قال

«فيتش»: ضريبة القيمة المضافة عبء ثقيل على الشركات الخليجية

محمود عيسى

يكون واضحاً حتى تضع كل دولة عضو مجلس التعاون الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاعتبار، لاسيما على الشركات العاملة في مجال توليد السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، أو تلك التي تعمل داخل أو بين المناطق الحرة، من المرجح أن تواجه تعقيدات إضافية، حيث ان الاتفاقات بين الافراد في دول مجلس التعاون الفردي قد تتفاوت.

يؤخذ انخفاض أسعار النفط والنمو الاقتصادي الضعيف على أداء الشركات وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال توليد السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك فإن تلك التي تعمل داخل أو بين المناطق الحرة، من المرجح أن تواجه تعقيدات إضافية، حيث ان الاتفاقات بين الافراد في دول مجلس التعاون الفردي قد تتفاوت.

لنقارير اعلامية سيبدأ اعتباراً من مطلع 2018، الأمر الذي قد يخلق جدولا زمنيا ضيق النطاق في منطقة ليس لها تاريخ يذكر في مضمار الضرائب من اي نوع. ومن شأن هذا الواقع أن يخلق حالة اعظم من غياب اليقين وتحديات تشغيلية للشركات الخليجية اكثر منها بالنسبة للشركات العاملة في اقاليم اخرى لديها ثقافة الضريبة قائمة، وسبق ان طبقت بنجاح أنظمة ضريبة القيمة المضافة والإصلاحات الضريبية الأخرى، ولكن الوكالة توقع ان تتمكن الحكومات الخليجية من التعرف على هذه التحديات والتعامل معها مع اظهار درجة عالية من المرونة خلال فترة التطبيق الأولى لضريبة القيمة المضافة.

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني: إن الخطط الرامية لفرض ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي قد تخلق مخاطر تشغيلية وتشكل ضغطاً على ارباح الشركات قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء الديون، بالإضافة إلى التأثير على التدفقات النقدية في بعض الصناعات، في الوقت الذي تقوم فيه الأسواق بتهيئة نفسها للمستجدات المقبلة.

وأعربت الوكالة عن اعتقادها بأن افتقار دول التعاون إلى ماض مهم فيما يتعلق بالأنظمة الضريبية يعني ان الشركات ستحتاج إلى وقت أطول حتى تتأقلم مع التكاليف وتحملها، ولكنها لن تكون قادرة على القيام بذلك في نهاية المطاف. ولذلك فإن الخطر الرئيسي على المدى الطويل من إدخال ضريبة القيمة المضافة هو احتمال وجود أخطاء في تحصيل الضرائب ومسك الدفاتر المتعلقة بها، ما قد يجعل الشركات مسؤولة بذاتها عن التكاليف. وهذا التأثير لن

يؤخذ انخفاض أسعار النفط والنمو الاقتصادي الضعيف على أداء الشركات وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال توليد السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك فإن تلك التي تعمل داخل أو بين المناطق الحرة، من المرجح أن تواجه تعقيدات إضافية، حيث ان الاتفاقات بين الافراد في دول مجلس التعاون الفردي قد تتفاوت.

وأعربت الوكالة عن اعتقادها بأن افتقار دول التعاون إلى ماض مهم فيما يتعلق بالأنظمة الضريبية يعني ان الشركات ستحتاج إلى وقت أطول حتى تتأقلم مع التكاليف وتحملها، ولكنها لن تكون قادرة على القيام بذلك في نهاية المطاف. ولذلك فإن الخطر الرئيسي على المدى الطويل من إدخال ضريبة القيمة المضافة هو احتمال وجود أخطاء في تحصيل الضرائب ومسك الدفاتر المتعلقة بها، ما قد يجعل الشركات مسؤولة بذاتها عن التكاليف. وهذا التأثير لن

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني: إن الخطط الرامية لفرض ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي قد تخلق مخاطر تشغيلية وتشكل ضغطاً على ارباح الشركات قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء الديون، بالإضافة إلى التأثير على التدفقات النقدية في بعض الصناعات، في الوقت الذي تقوم فيه الأسواق بتهيئة نفسها للمستجدات المقبلة. وأضافت الوكالة ان تحصيل وتحويل ضريبة القيمة المضافة للحكومات ستكون له تكاليف ملحوظة فيما يتعلق بعملية الضبط والامتثال، كما ان التشريعات التجارية التي لديها سلع تنتج باعفاءات من ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى القطاعات ذات التنافسية العالمية ستجد نفسها -بدلاً من المستهلكين- تتحمل عبء التكاليف الإضافية للسلع. وقالت الوكالة: ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً

«أوبيك»: 300 مليار دولار خسائر الاستثمارات النفطية

بنسبة إضافية 22٪ في عام 2016، مشيراً إلى أن خسائر الاستثمارات بلغت أكثر من 300 مليار دولار خلال 3 سنوات، معتبراً عملية استمرار انكماش الاستثمارات في صناعة النفط لم يسبق لها مثيل من قبل. وأشار باركيندو إلى أن هناك سيناريو مقلماً يواجه الصناعة، فهناك حاجة إلى استثمارات جديدة متعلقة بالنفط تبلغ 10 تريليونات دولار حتى عام 2040 من أجل تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة في المستقبل، مشيراً إلى ان سوق النفط اليوم تواجه صعوبة في تلبية هذا المستوى من الاستثمار.

وذهبت بعض الشركات إلى الإفلاس. وأوضح باركيندو أن الإنفاق العالمي على التنقيب والإنتاج تراجع بنسبة نحو 26٪ في عام 2015، وانخفض الاستثمارات في صناعة النفط

العالمية بشكل عام، ما أدى إلى فقد آلاف من فرص العمل وخفض الميزانيات، وألغيت مشاريع أو تم تأجيلها، ثم تم تجديد الاستثمارات أو وقفها

العربية. نت: أكد أمين عام «أوبيك» محمد باركيندو، ان المنظمة ستواصل العمل على تعزيز الاستقرار في سوق النفط الأخرى في التعافي بعد انهيار الأسعار الذي وقع في منتصف عام 2014، بنسبة فاقت 80٪. ورأى باركيندو في تقرير عن مشاركة بالرياض في الدورة السابعة لاجتماعات منتدى الطاقة الدولي ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبيك التي ركزت على توقعات سوق الطاقة، أن تراجع الأسعار في السنوات الماضية أدى إلى اضطراب وصدمة واسعة في السوق في جميع أنحاء صناعة النفط والغاز، بل وفي الاقتصاد

النفط يصعد رغم ارتفاع «المخزونات»

لندن - رويترز: صعد النفط خلال تداولات أمس لكن مستويات قياسية مرتفعة لمخزونات الوقود والنفط الخام في الولايات المتحدة كبحت الأسعار في حين ساعد خفض الإمدادات الذي تطبقه أوبيك في دعم السوق. وجرى تداول العقود الآجلة لخام برنت مقابل 55,90 دولاراً للبرميل بارتفاع 15 سنتاً عن التسوية السابقة. وزاد الخام الأميركي الخفيف في العقود الآجلة 10 سنتات إلى 53,21 دولاراً للبرميل.

FXTM: لماذا فشلت البيانات الأميركية القوية في دعم الدولار؟

هو لفترة مؤقتة، إلا إذا شهدنا تصحيحاً في الأسهم الأميركية بعد عدة جلسات من تسجيلها أرقاماً قياسية جديدة. وهناك قلة من الخبراء قد تعارض الفكرة بشأن الأسهم الأميركية أصبحت تقييماتها مرتفعة، وأن المستثمرين يدفعون علاوة أكبر لحيازتهم هذه الأسهم نتيجة الاعتقاد بأن السياسات المالية المنتظرة

اتجاه العملة الأميركية. ورأى السيد أن التفسير الوحيد في تراجع الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية في جلسة أمس هو أن الفوارق ما بين عوائد السندات الأميركية وباقي السندات العالمية توقفت عن الاتساع.

وتوقع السيد أن هذا الارتفاع الطفيف في أسعار السندات الأميركية

قال كبير استراتيجيي الأسواق في FXTM حسين السيد، أنه كان من المتوقع أن البيانات الاقتصادية الصادرة من أكبر اقتصاد في العالم ان تعطي دفعة إيجابية للدولار بعد ان جاءت أرقام مبيعات التجزئة ومؤشر أسعار المستهلكين فوق توقعات معظم الاقتصاديين. لكن هذا لم يحدث وترك العديد من المتداولين في حيرة حول